العرب
الثلاثاء 2021/06/01
السنة 44 العدد 12076

العزلة تجبر أردوغان على التهدئة مع جيرانه الأوروبيين

أنقرة تجنح إلى مهادنة أثينا بعد توترات دبلوماسية

مع بداية العام الجاري بدأت أنقرة ما يشبه حملة علاقات عامة تجاه الاتحاد الأوروبي مستخدمة لهجة معتدلة ومتسامحة وداعية لطي مشاكل وتعقيدات الماضي وفتح صفحة علاقات جديدة، إلا أن انخراط أنقرة في مسارات تهدئة مع جيرانها الأوروبيين خاصة اليونان يقابل بحذر.

هامش المناورة يضيق

أثينا – أعلن وزيرا خارجية اليونان وتركيا الاثنين في أثينا عن لقاء سيعقد بين زعيمي البلدين في يونيو في بادرة تهدئة بعد الخلاف الدبلوماسي الشفوي الذي حصل في أنقرة قبل شهر، فيما أجبرت المتغيرات الإقليمية والدولية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الانخراط في مسارات تهدئة فرضتها المتغيرات الإقليمية والدولية.

ويبدو إعلان التهدئة واللقاء المقترح بين الرئيسين التركي واليوناني جزءا من تلك السياسة التركية التي تقابل بحذر من قبل دول الإقليم التي تتابع التدخلات التركية في شرق المتوسط والخلافات بشأن التنقيب عن الغاز.

ويقول دبلوماسيون أوروبيون إن التهدئة معرضة بشكل دائم إلى الانهيار كلما تحركت تركيا لتنفيذ مشاريعها في المتوسط. وسبق لأنقرة أن خرقت تعهداتها مرارا بالتهدئة مما حدى بالاتحاد الأوروبي إلى المطالبة بأفعال لا مجرد إعلان نوايا.

ويرى مراقبون أن انخراط الرئيس التركي في عدة مسارات تهدئة إقليميا ودوليا جاء نتيجة تفاقم الضغوط على تركيا التي باتت تخشى تفاقم عزلتها في ظل إدارة أميركية حازمة في التصدي لأجنداتها التوسعية والتخريبية على عدة جبهات.

مولود جاويش أوغلو

نريد مواصلة المحادثات مع اليونان دون شروط مسبقة

ويلتقي رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس الرئيس التركي أردوغان خلال قمة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 14 يونيو في بروكسل كما أعلن وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس في ختام محادثاته مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو.

والمحادثات بين الوزيرين في أثينا كان هدفها محاولة "إجراء تفاهم مسبق" والقيام بـ"تطبيع تدريجي" للعلاقات التركية – اليونانية.

وقال ديندياس إنه تم الاتفاق أيضا خلال المحادثات بين الوزيرين على "لائحة محدودة" من الشراكات الاقتصادية دون إعطاء توضيحات.

وأكد جاويش أوغلو أن تركيا تريد مواصلة المحادثات مع اليونان "دون شروط مسبقة"، بحسب الترجمة الرسمية اليونانية لتصريحاته بالتركية.

وبحسب محللين، فإن الرئيس التركي يؤيد حاليا إجراء محادثات مع اليونان خلال قمة حلف شمال الأطلسي التي سيحضرها أيضا الرئيس الأميركي جو بايدن المتحفظ حيال أنقرة أكثر من سلفه دونالد ترامب.

وقال كوستاس لافداس أستاذ الشؤون الأوروبية في جامعة بانتيون في أثينا "حاليا تسعى تركيا إلى تقارب لكن بحسب شروطها الخاصة".

وأوضح للتلفزيون الرسمي اليوناني "إي.آر.تي" أن "تركيا بحاجة لأن يكون لديها موقف إيجابي" قبل القمة الأوروبية المقررة في نهاية يونيو التي ستبحث العلاقات بين أنقرة والاتحاد الأوروبي.

وفور وصوله الأحد إلى اليونان في زيارة تستغرق يومين، أثار الوزير التركي غضب أثينا بعدما وصف الأقلية المسلمة في تراقيا في شمال شرق اليونان قرب الحدود اليونانية – التركية التي قام بزيارتها بأنها "تركية".

وردت وزارة الخارجية اليونانية في بيان قائلة إن "الأقلية المسلمة في تراقيا تعد حوالي 120 ألف شخص يونانيين"، وأضافت أن "المحاولات المستمرة من تركيا لتحريف هذه الحقيقة وكذلك مزاعم عدم حماية حقوق هؤلاء المواطنين أو التمييز، لا أساس لها من الصحة ومرفوضة بالكامل".

وتابعت أن "اليونان ترغب في تحسين علاقاتها مع تركيا لكن مع احترام القانون الدولي كشرط مسبق".

وتضم منطقة تراقيا الغربية اليونانية ما يصل إلى 150 ألف مسلم نالوا وضع الأقلية بعد معاهدة لوزان عام 1923 عند نهاية الحرب بين تركيا واليونان والتي أذنت بسقوط السلطنة العثمانية. وتقول تركيا باستمرار إن اليونان لا تحمي بشكل جيد حقوق هذه الأقلية التي يتحدر الكثير من أفرادها من أصول تركيا أو هم ناطقون بالتركية.

وأثار جاويش أوغلو المسألة ذاتها في منتصف أبريل خلال مؤتمر صحافي عاصف مع نظيره اليوناني ديندياس.

وقال جاويش أوغلو آنذاك "أنتم لا تسمحون للأقلية التركية بأن تطلق على نفسها تسمية تركية. أنتم تسمونهم مسلمين". وأضاف متوجها إلى ديندياس الذي نقل استياء اليونان العميق من تحويل تركيا العام الماضي كاتدرائية آيا صوفيا من متحف إلى مسجد، "إذا كانوا يعتبرون أنفسهم أتراكا فهم أتراك، عليكم أن تعترفوا بذلك".

ووضع الأقلية المسلمة في تراقيا يشكل أحد مواضيع الخلاف الكثيرة بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي واللذين كانت علاقتهما حساسة على الدوام.

وبالإضافة إلى النشاطات التركية في شرق المتوسط وبحر إيجه، هناك خلافات أيضا بشأن التعامل مع تدفق المهاجرين على حدودهما وتحويل أنقرة العام الماضي كاتدرائية آيا صوفيا إلى مسجد.

واشتدت حدة الأزمة بين البلدين في أغسطس مع إرسال سفينة للمسح الزلزالي إلى مناطق متنازع عليها وخصوصا قرب جزيرة كاستيلوريزو اليونانية قرب الشاطئ التركي.

ويدور الخلاف البحري بين البلدين حول ثلاث قضايا رئيسية هي: الخلاف حول حدود المياه الإقليمية اليونانية وملكية بعض الجزر في بحر إيجه ومسألة المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين في شرق المتوسط والأزمة المستدامة لجزيرة قبرص.

وبالإضافة إلى هذه الأمور، تؤكد تركيا أيضا أن عددا من القضايا الأخرى، مثل السيادة أو الوضع المجرد من السلاح لبعض الجزر اليونانية، لا تزال دون حل وبالتالي تحتاج إلى معالجة، فيما ترفض اليونان هذه المطالب بشكل قاطع باعتبارها انتهاكا لسيادتها.

والتوتّرات التي صنعتها تركيا في المتوسط دفعت اليونان إلى إيجاد تحالفات مع فرنسا ومصر وإسرائيل والولايات المتحدة.

وفي مقابل ذلك تستمر تركيا في المناورة غير آبهة بأي التزامات إقليمية أو قاريّة والهدف هو فرض الأمر الواقع على كل من هم من حولها وتركيع سياساتهم، وإلا اللجوء إلى التصعيد كلما وجدت ذلك ضروريا.

وأصبحت اليونان أكثر جرأة بدعم فرنسا وعدد من الدول الأوروبية وحتى الإقليمية الأخرى وهو أصبح يقلق تركيا مع تصاعد لهجة الحزم ونزعة التسلح التي اتبعتها الحكومة اليونانية.

وهذا ما لا تريده أنقرة، إذ تريد حكومة العدالة والتنمية وأردوغان شخصيا تلك الدولة الجارة ضعيفة ومتهالكة.

وبتسليط الضوء على التعاون الدفاعي الثنائي القوي بين أثينا وواشنطن، الذي تميز بتوسيع الوجود الأميركي في اليونان خلال العام الماضي، مع نقل قاعدة 'يو.إس.إس هيرشيل' "وودي" ويليامز المتنقلة في خليج سودا، تخشى أنقرة من انفلات عقد التحالف مع الولايات المتحدة ما لم تعدّل من سلوكها وسياساتها.

ويؤكد مراقبون أن هذه المرحلة تعتبر مرحلة اختبار نوايا وإلا فإن واشنطن ستقف مع اليونان إذا ما واصل أردوغان سياساته واستفزازاته.

أوروبا قلقة بشأن تسريبات تجسس أميركية دنماركية طالت أراضيها

باريس – حذرت فرنسا الاثنين من أن التجسس الأميركي المفترض على الحلفاء الأوروبيين باستخدام كابلات دنماركية تحت الماء سيكون أمرا "خطيرا للغاية" حال تأكيده، مع تصاعد الأسئلة بشأن ما إذا كانت الدنمارك على علم بما تفعله الولايات المتحدة.

وفي تقرير استقصائي الأحد، كشفت هيئة الإذاعة الدنماركية العامة بالتعاون مع العديد من وسائل الإعلام الأوروبية الأخرى أن وكالة الأمن القومي الأميركية تنصتت على كابلات الإنترنت الدنماركية تحت الماء من 2012 إلى 2014 للتجسس على كبار السياسيين في ألمانيا والسويد والنرويج وفرنسا.

وأفاد التقرير أن وكالة الأمن القومي نجحت في الوصول إلى الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية وحركة المرور على الإنترنت متضمنة خدمات البحث والمحادثات والرسائل، بما في ذلك تلك العائدة إلى المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ووزير الخارجية آنذاك فرانك فالتر شتاينماير وزعيم المعارضة آنذاك بير شتاينبروك.

وقال وزير شؤون أوروبا الفرنسي كليمان بون لإذاعة "فرانس إنفو" "هذا أمر خطير للغاية".

وأضاف "نحتاج إلى معرفة ما إذا كان شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي الدنماركيون ارتكبوا هفوات أو أخطاء في تعاونهم مع الأجهزة الأميركية".

وأكد أن احتمال تجسس واشنطن على زعماء الاتحاد الأوروبي أمر مقلق للغاية. وقال الوزير "يجب أن تكون هناك ثقة وحد أدنى من التعاون بين الحلفاء، لذا فإن هذه الحقائق المحتملة خطيرة". ولفت إلى ضرورة "التحقق" من الأمر أولا ثم "استخلاص النتائج لجهة التعاون".

وطالبت السويد والنرويج، جارتا الدنمارك، أيضا بتفسيرات من كوبنهاغن، على الرغم من أن اللهجة كانت أكثر حذرا.

وقال متحدث باسم الحكومة الألمانية الاثنين إن برلين "على اتصال بجميع المحاورين الوطنيين والدوليين المعنيين للحصول على توضيحات".

وذكر التقرير أن وكالة الأمن القومي استغلت التعاون مع وحدة الاستخبارات العسكرية الدنماركية للتنصت على الكابلات. لكن لم يكن واضحا ما إذا كانت كوبنهاغن تعلم في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة كانت تتجسس على جيران الدنمارك.

ولم تؤكد وزيرة الدفاع ترين برامسن، التي تسلمت حقيبة الدفاع في يونيو 2019، التقرير، وقالت إن "التنصت المنهجي على الحلفاء المقربين أمر غير مقبول".

ومع ذلك، فإن تنصت الولايات المتحدة على القادة الأوروبيين ليس بالأمر الجديد. ففي عام 2013، كشف المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي إدوارد سنودن الآلاف من الوثائق السرية التي فضحت أعمال التجسس الأميركية الواسعة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001.

وأظهرت الوثائق حينها أن الحكومة الأميركية كانت تتجسس على مواطنيها وتقوم بالتنصت على الكثيرين على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك هاتف ميركل المحمول.

وإذا تم تأكيد مسألة التجسس الدنماركي الأميركي، سيعني ذلك أن الأمر استمر أثناء وبعد قضية سنودن عام 2013.

وفي عام 2014، في أعقاب فضيحة سنودن، بدأت مجموعة عمل داخلية سرية في الاستخبارات الدنماركية النظر في ما إذا كانت وكالة الأمن القومي استغلت تعاونا تجسسيا دنماركيا أميركيا للتجسس على حلفاء الدنمارك.

وتم تقديم تقرير المجموعة الذي يحمل الاسم الرمزي "عملية دونهامر" إلى إدارة الاستخبارات الدنماركية العليا في مايو 2015. ولا يعرف ما الذي حدث بعد ذلك.

ودعا سنودن، الذي يعيش الآن في روسيا، في تغريدة على تويتر إلى "كشف علني كامل" من قبل الدنمارك والولايات المتحدة.

وصرح خبير الاستخبارات والأستاذ في جامعة جنوب الدنمارك توماس فيغنر فريس بأن ما تم الكشف عنه هو "قطع جديدة من اللغز".

وأضاف "هذه بالضبط نفس فضيحة مساعدة الاستخبارات الألمانية الأميركيين على التجسس قبل بضع سنوات".

والدنمارك، العضو في الاتحاد الأوروبي، من أقرب الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة وأرسلت قوات للقتال في العراق. وهي الدولة الاسكندنافية الوحيدة المنضوية تحت لواء حلف الأطلسي (الناتو).

عمليات تجسس ليست الأولى

توتّر بين تشاد وأفريقيا الوسطى بعد مقتل جنود على الحدود

نجامينا – سجل توتر بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى الاثنين بعدما اتهمت الحكومة التشادية جارتها الجنوبية بقتل ستة من جنودها عند نقطة حدودية، خمسة منهم اختطفوا وأعدموا لاحقا، واصفة ذلك بأنه "جريمة حرب" يجب "ألا تمر دون عقاب".

وبعد ساعات من الاتهام، قالت جمهورية أفريقيا الوسطى إنه كان هناك "تبادل لإطلاق النار... على الحدود" أسفر عن سقوط قتلى من الجانبين.

وفي بيان، أسفت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لـ"الخسائر في الأرواح والجرحى في صفوف جيشي تشاد وأفريقيا الوسطى" محملة المسؤولية لمتمردين من أفريقيا الوسطى يطاردهم جيشها للقضاء عليهم. كذلك، "أكدت" رغبتها في تعزيز العلاقات "بين الشعبين الشقيقين" واقترحت على تشاد "بعثة تحقيق مشتركة" بشأن هذه الاشتباكات.

وسلط هذا الحادث الضوء على العلاقات المتوترة أحيانا بين تشاد التي يحكمها مجلس عسكري منذ مقتل حاكمها قبل ستة أسابيع، وجمهورية أفريقيا الوسطى وهي دولة فقيرة وغير مستقرة تقاتل مجموعات مسلحة.

وقال وزير الخارجية التشادي شريف محمد زين في بيان إن "القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى هاجمت قاعدة سورو في تشاد صباح الأحد... قتلوا جنديا تشاديا وأصابوا خمسة وخطفوا خمسة وأعدموهم بعد ذلك في مبانغ من جهة جمهورية أفريقيا الوسطى".

ودائما ما تتهم جمهورية أفريقيا الوسطى جارتها الشمالية بدعم جماعات متمردة مسلحة من داخل تشاد.

> **تشاد تعتبر اختطاف جنودها من الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى وقتلهم جريمة حرب يجب ألا تمر دون عقاب**

وجاء الهجوم بعدما عبر جنود من جمهورية أفريقيا الوسطى الحدود إلى الأراضي التشادية لملاحقة متمردين كما قال مسؤول أمني تشادي.

وقال زين في بيانه إن قاعدة سورو قرب قرية مبيري والتي كان يتمركز فيها 12 جنديا، تعرضت لهجوم عند الفجر.

وأضاف أن "جريمة الحرب هذه خطيرة جدا وهذا الهجوم الدامي الذي تم التخطيط له ونفّذ من داخل تشاد لأسباب تعرفها فقط حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، لن يمر دون عقاب".